# موقف بريطانيا من نشاط القوى المحلية والاقليمية والدولية في الخليج العربي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين

د. خليل ابراهيم صالح المشهداني
كلية الآداب – جامعة بغداد

تعود بدايات الاهتمام البريطاني بالشرق الى القرن السادس عشر ، وأصبحت اكثر تنظيماً ، بعد تأسيس شركة الهند الانكليزية الشرقية وممارسة نشاطها مع بداية القرن السابع عشر . وتنبهت بريطانيا الى أهمية منطقة الخليج العربي لمصالحها ، خاصة بعد قيام نابليون بغزو مصر عام ١٧٩٨ ومحاولة تهديده لطرق مواصلاتها البحرية المؤدية الى الهند[١] ، وخشية من نجاح مشروع الغزو الفرنسي للهند[٢] ، نشطت الدبلوماسية البريطانية لإحباطه .

كانت عمان أحدى المواقع الستراتيجية التي سعى الفرنسيين والفرنسيون والبريطانيون الى توثيق علاقتهما معها ، وقد نجحت بريطانيا عن طريق مبعوثها ميرزا مهدي خان ، مقيمها الجديد في بوشهر ، بعقد معاهدة مع سلطان عمان سلطان بن احمد (١٧٩٣-١٨٠٤) في عام ١٧٩٨ ، والحقتها بمعاهدة أخرى في عام ١٨٠٠ [٣]، وضعت أسس النفوذ البريطاني اللاحق في عمان ، وبذلك تكون بريطانيا قد افشلت المحاولات الفرنسية لإيجاد موطئ قدم لها في عمان[٤].

ولأحكام السيطرة على منطقة الخليج العربي ومنع أية محاولة فرنسية من التسلسل اليها ، ارسلت بريطانيا مبعوثها جون مالكولم John Malcolm عام ١٨٠٠ الى إيران وخولته كل الصلاحيات لعقد معاهدة صداقة وتعاون مع فتح علي شاه (١٧٩٧-١٨٣٤) لأحباط المشروع الفرنسي الذي أستهدف تهديد المصالح البريطانية في الهند[٥] . وقد نجح فعلاً المبعوث البريطاني من عقد المعاهدتين التجارية والسياسية في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٨٠١[٦].

وبذلك نجحت بريطانيا من تحقيق الأهداف التي توختها في منع فرنسا من الحصول على موطئ قدم لها في إيران ، وأستطاعت بفضل دبلوماسيتها الناجحة من افشال التحالف الفرنسي – الإيراني الذي وقع في الرابع من أيار ١٨٠٧ بموجب معاهدة (فنكنشتاين Finkenstein) [٧] ، في أعقاب المفاوضات التي أجراها مبوعوثها هارفرد جونز H. Jones مع فتح علي شاه في الثامن والعشرين من آب ١٨٠٨[٨].

بعد أن حسمت بريطانيا تنافسها مع فرنسا ، توجهت نحو منطقة الخليج العربي ، وأنطلاقا من سياستها بعدم التدخل في المنازعات الداخلية لمنطقة الخليج العربي ، الا أنها كانت لا تتردد من استخدام القوة العسكرية لمنع أية قوة محلية او أقليمية او دولية تهدد مصالحها التجارية والسياسية . لذلك دخلت في سلسلة من المعارك البحرية والبرية مع الاتحاد القاسمي في الخليج العربي بين عامي (١٨٠٩-١٨٢٠) [٩]، أنتهت بفرض معاهدة السلم العام وتدمير قوة القواسم العسكرية والبحرية ، وفرضت هيمنتها على حركة الملاحة في الخليج العربي[١٠].

وحفاظا على المصالح البريطانية في العراق والخليج العربي تعاطفت بريطانيا مع الدول العثمانية في نزاعها مع إيران عندما اندلعت الحرب بينها بين عامي (١٨٢١-١٨٢٣) [١١]، بوصفها دولة صديقة لها حرصت على سلامة اراضيها ، خاصة وأن بريطانيا أولت اهتماما جدياً بالعراق منذ مطلع القرن التاسع عشر[١٢]. كما أن بريطانيا تبنت الموقف ذاته في النزاع الذي جرى بين الدولة العثمانية وإيران الذي أنتهى بعقد معاهدة أرضروم الثانية في الحادي والثلاثين من أيار ١٨٤٧[١٣].

ولتأمين حركة الملاحة في منطقة الخليج العربي ، قام المسؤولين البريطانيون بأعداد الدراسات الجغرافية والاجتماعية ، فقامت اجهزتها البحرية بأجراء مسح شامل لسواحل الخليج العربي من رأس مسندم إلى شبه جزيرة قطر[١٤]، وأتخذت التدابير اللازمة لمراقبة حركة الملاحة والنشاط التجاري بما يخدم مصالحها في المنطقة . فعقدت سلسلة من الاتفاقيات مع شيوخ امارات

الخليج العربي في الثلاثينات والاربعينات من القرن التاسع عشر وأنتهت بعقد معاهدة السلام الدائم في الرابع من حزيران ١٨٥٣[١٥].

ألزمت المعاهدة كل الأطراف الموقعة عليها بأبلاغ المقيم البريطاني في الخليج العربي أو قائد الأسطول البريطاني في باسيدو عن أي تحرك او نشاط بحري[١٦]، وبذلك أتخذت بريطانيا من نصوص المعاهدة أساساً لفرض هيمنتها على حركة الملاحة والتجارة في منطقة الخليج العربي . وأحكمت بريطانيا قبضتها بعد ان ألزمت شيوخ الأمارات العربية بالتوقيع على سلسلة من الاتفاقيات بين عامي (١٨٦١-١٨٨٠) [١٧]، وتوجتها بعقد الأتفاقيات المانعة عام ١٨٩١ ، التي صادقت عليها الحكومة البريطانية في تموز عام ١٨٩٢ [١٨].

أصبحت بريطانيا بعد هذا التاريخ القوة الرئيسة التي تشرف على حركة الملاحة والنشاط التجاري ، بعد أن قضت على قوة العرب البحرية وحجمت نشاطهم التجاري ، وبذلك لم يعد في مقدورهم منافسة الملاحة التجارية في المحيط الهندي[١٩].

## موقف بريطانيا من نشاط القوى الاقليمية في الخليج العربي

حرصت بريطانيا على أبقاء النفوذ العثماني بعيدا عن مصالحها في منطقة الخليج العربي ، عندما أزداد الاهتمام العثماني بها ، خاصة بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ ، وفتح خط للملاحة بين العاصمة العثمانية أستانبول والبصرة . وقد تزامنت هذه التطورات مع ولاية مدحت باشا على العراق (١٨٦٩-١٨٧٢) ، الذي تطلع الى فرض سيادة الدولة العثمانية على الأحساء ونجد ، فقام بحملته على الاحساء في الحادي والعشرين من نيسان ١٨٧١[٢٠].

نجحت الحملة من السيطرة على الدمام والقطيف في حزيران ١٨٧١ ، وبذلك أصبحت الاحساء تحت الأحتلال العثماني[٢١].

وخشية من توسع العمليات العسكرية العثمانية بأتجاه المشيخات العربية الأخرى ، وجهت بريطانيا انذارا الى العثمانيين بأختصار عملياتهم على الأحساء وقطر فقط ، وفي الوقت نفسه وجهت شيوخ الأمارات العربية بعدم التدخل في

الصراع الدائر بين العثمانيين وآل سعود[٢٢] . كما أن بريطانيا حملت الدولة العثمانية كامل المسؤولية في حالة تحريض الشيوخ المرتبطين بمعاهدات معها[٢٣].

تكرر الموقف البريطاني ذاته في مشكلة العديد التي حدثت بين أبو ظبي وقطر عام ١٨٧٨ ، فعندما عدتها الدولة العثمانية أحدى المناطق التابعة لقطر ، أعلنت حكومة الهند البريطانية أنها تابعة الى أبو ظبي وأن بريطانيا ترتبط بمعاهدة تضامنية معها[٢٤] .

لم يقتصر الموقف البريطاني في مواجهة التحرك العثماني فقط ، وأنما كذلك وقفت بحزم إزاء المحاولات الإيرانية الرامية الى تأسيس قوة بحرية في الخليج العربي[٢٥]، كما أن بريطانيا رفضت كل الادعاءات الإيرانية للمطالبة بالبحرين بين عامي (١٨٦١-١٨٦٩) لعدم وجود أي وجه حق في تلك الادعاءات[٢٦]. وفي الوقت نفسه رفضت بريطانيا المحاولات الإيرانية للسيطرة على الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وابو موسى) عام ١٩٠٤ ، لأنها كانت تحت سيادة أمارتي الشارقة ورأس الخيمة ، وأن الموقف البريطاني أستند على الاتفاقيات المانعة الموقعة مع شيوخ الأمارات العربية عام ١٨٩٢[٢٧].

**موقف بريطانيا من نشاط القوى الدولية في الخليج العربي :**

انطلاقا من أهمية الخليج العربي ، وجدت بريطانيا نفسها في مواجهة نشاط القوى الدولية التي تطلعت نحو منطقة الخليج العربي في أواخر القرن التاسع عشر، لاسيما النفوذ الألماني والروسي بهدف الحصول على الامتيازات أو موطئ قدم للتغلغل في المنطقة . وأن الذي ميّز تلك الحقبة من تاريخ منطقة الخليج العربي شدة التنافس بين بريطانيا والقوى الأوربية ، ذلك لأن البرجوازية الاوربية تنامت مصالحها وأخذت تتطلع الى أن يكون لها (مكان تحت الشمس) يليق بها خاصة بعد ان استكملت برامج ثورتها الصناعية فانتهجت تلك القوى سياسة التوسع الاستعماري بحثا عن الاسواق لتصريف منتجاتها الصناعية وللحصول على المواد الاولية الرخيصة[٢٨] .

تزامنت تلك التطورات مع تسلم سالزبوري Sallsbury وزارته الثانية (١٨٨٦-١٨٩٢) [٢٩] الذي شجع سياسة بريطانيا الاستعمارية لكسب تأييد أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين ، ولتحقيق ذلك أهتم بتقوية الاسطول البريطاني لتأمين المصالح البريطانية في المستعمرات ، ولمواجهة القوى الأوربية المنافسة لها في المجال الأستعماري[٣٠] ، خاصة المانيا التي نشطت في هذه الحقبة في عقد المحالفات مع الدول الأوربية[٣١] ، ومطالبتها بأعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ لتحقيق التوازن بين القوى الاستعمارية[٣٢] .

توجهت المانيا في سياستها الخارجية الى البحث عن مناطق النفوذ تلبية لأصحاب الشركات الصناعية التي عددها في عام ١٩٠٥ نحو أثنتي عشر الف مؤسسة صناعية رأسمالية ، وأتضح اثر تلك القوة الاقتصادية الهائلة في بلورة نظرية التوجه نحو الشرق "Drang Nach Osten : Drive to The East"[٣٣] لأن التوسع حسب وجهة نظر الساسة الالمان يجب أن يكون قاريا ، وليس وراء البحار لضعف أسطول المانيا البحري[٣٤].

شكل تغلغل النفوذ الالماني السياسي والاقتصادي والعسكري في الدولة العثمانية[٣٥]، تهديداً خطيراً على المصالح البريطانية في منطقة الخليج العربي ، خاصة بعد حصول المانيا على امتياز مشروع خط سكة حديد برلين – بغداد عام ١٨٩٨[٣٦].

تراجع التأثير البريطاني في الدولة العثمانية ، فبعد أن كانت بريطانيا تحتكر تقريباً معظم المشاريع الاقتصادية في الدولة العثمانية ، أصبحت بعد هذا التاريخ تواجه منافسة ألمانية قوية وبتشجيع من السلطان عبد الحميد الثاني[٣٧] . وقد تعزز النفوذ الألماني اكثر في الدولة العثمانية عندما فشل مقترح أوكنور N.O'conor ، السفير البريطاني في استانبول بجعل خط سكة حديد برلين – بغداد خطاً دوليا بمشاركة الرساميل البريطانية والفرنسية والروسية ، بسبب معارضة الحكومة الألمانية لأي وصاية أجنبية على مشاريعها الستراتيجية[٣٨].

كانت بريطانيا ترى في سيطرة الألمان على خط سكة الحديد الواقع بين بغداد والبصرة بمثابة تهديد مباشر لمصالحها ، ليس في خسارة الاموال التي تحصل عليها عن طريق نقل البضائع للمنطقة فحسب وانما في تغلغل النفوذ الألماني الى منطقة الخليج العربي وتهديده لطرق المواصلات المؤدية الى الهند ، وكانت تخشى أن يكون مشروع سكة حديد بغداد ، بمثابة مقدمة للهيمنة الألمانية على الدولة العثمانية[٣٩]. وقد تعزز هذا الرأي عندما حاولت ألمانيا إيصال خط سكة حديد برلين – بغداد الى سواحل الخليج العربي ، فقد أرسلت بعثة برئاسة ستمريخ Stemrich الى الكويت في عام ١٩٠٠ لشراء قطعة أرض لتكون المحطة النهائية لسكة الحديد ، الا أن الطلب الألماني رفض تحت تأثير الحكومة البريطانية على حاكم الكويت ، امتثالا لمعاهدة الحماية البريطانية للكويت عام ١٨٩٩[٤٠].

آثار النشاط الألماني مخاوف المسؤولين البريطانيين ولخطورة المشروع نبّه لانسدون Lansdowne وزير الخارجية البريطاني ، في مذكرة له عن مشروع سكة حديد بغداد ومما جاء فيها : "ان خط سكة حديد برلين – بغداد سيفتح آفاقاً جديدة على منطقة غنية ومدتجة بخاصة إذا وصل الخط الى سواحل الخليج العربي حيث قمة مصالحنا ، ولهذا علينا الا تسمح بقيام هذا الخط على رؤوسنا ويجب أن نصر على أخذ حصتنا كاملة في السيطرة عليه"[٤١] . وحظيت كلمة لانسدون التي ألقاها في مجلس اللوردات في الخامس من أيار ١٩٠٣ بأهتمام الصحافة الالمانية ، فقد نشرت صحيفة (National Jelton) مقالا تحت عنوان (بريطانيا والخليج العربي) علقت فيه على التحذير الذي أعلنه لانسدون الذي جاء فيه : "أن أنشاء قاعدة بحرية أو ميناء محصن على سواحل الخليج العربي من جانب أية دولة أخرى بمثابة تهديد خطير لمصالحنا وعلينا مقاومته بأي وسيلة ممكنة"[٤٢] .

ومن جانب آخر نشرت الصحف الالمانية العديد من المقالات اشارت فيها الى أهتمام الدوائر التجارية والمالية الألمانية بالافاق المستقبلية لمشروع سكة حديد

برلين – بغداد في توسيع النشاط السياسي والاقتصادي الالماني في العراق ومنطقة الخليج العربي[٤٣].

ومما زاد في مخاوف الأدارة البريطانية على مصالحها النشاط التجاري الالماني ، خاصة بعد أن بدأت السفن التجارية الالمانية تتردد نحو منطقة الخليج العربي ، فضلاً من ان المانيا فتحت قنصلية لها في بوشهر عام ١٨٩٧ لرعاية المصالح الالمانية على الرغم من وجود ستة أشخاص المان هناك فقط[٤٤]. وقيام روبرت فونكهاوس R. Wonkhous بتأسيس شركة لتجارة اللؤلؤ في لجنة عام ١٩٠٠ ، وتأسيس فروع لها في البحرين والبصرة وبندر عباس[٤٥] . والشركة وان كانت لها صفة شخصية عند تأسيسها ، الا ان الحكومة الالمانية ساندتها وقدمت الدعم لها ، مما يؤكد سعي المانيا الحثيث لتطوير مصالحها السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج العربي[٤٦].

وقد اتضحت أهداف المانيا اكثر عندما قامت بتأسيس خط بحري مع منطقة الخليج العربي عرف بأسم همبورك – أمريكا في خريف عام ١٩٠٦ ، وقيام هذه الشركة الملاحية بتطوير نشاطها وزيادة عدد رحلاتها ، فبعد ان كانت أربع رحلات في عام ١٩٠٦ ، أصبحت اثنتي عشر رحلة في عام ١٩١٠[٤٧]. ولذلك وجدت بريطانيا في النشاط أكثر خطورة من التهديد الروسي على مصالحها في الخليج العربي[٤٨] . وأزاء هذه التطورات نشطت الدبلوماسية البريطانية لأحتواء النشاط الالماني وأبعاد تأثيره عن مصالحها في الخليج العربي وإيران ، وقد نجحت الى حد ما في تحقيق ذلك عندما نسقت جهودها مع روسيا القيصرية في مواجهة الخط الألماني .

أولت بريطانيا اهتمامها بالنشاط الروسي المتزايد في إيران ، خاصة بعد معاهدتي كلستان في الرابع والشعرين من تشرين الأول ١٨١٣[٤٩] ، وتركمانجاي في الثاني والعشرين من شباط ١٨٢٨[٥٠]، وأخذت تعمل بجدية في مواجهة النفوذ الروسي السياسي والاقتصادي خشية من اتخاذ ايران جسراً لتهديد مصالحها في

الهند والخليج العربي ، وقد أشارت الى ذلك تقارير حكومة الهند البريطانية التي كانت تشعر بالخطر الروسي اكثر من الخارجية البريطانية في لندن[٥١] .

ومع ذلك لم تكن تحركات المسؤولين الروس غائبة عن أنظار البريطانيين في إيران ، ولذلك فقد حولت الحكومة البريطانية مسؤولية الأشراف على البعثة الدبلوماسية البريطانية في طهران من حكومة الهند البريطانية الى الخارجية البريطانية في لندن مع نهاية عام ١٨٣٦[٥٢]. وللحد من النشاط الروسي تقربت بريطانيا من المسؤولين الإيرانيين ، وذلك عن طريق تطوير علاقاتها الدبلوماسية والسياسية والعسكرية ، فوضعت الخطط لشرعية تواجدها وزيادة نفوذها ، فحصلت على العديد من الامتيازات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٥٣].

ولتوضيح طبيعة النشاط البريطاني في إيران ، أوضح سالزبوري أثناء توليه رئاسة الوزارة البريطانية للمرة الثانية (١٨٨٦-١٨٩٢) ، أن هدف بريطانيا هو الحفاظ على استقلال إيران وتطوير مصادرها وربط العاصمة طهران بالخليج العربي بسكة حديد وفتح الملاحة في نهر (الكارون) ، والحرص على أن تكون الحكومة البريطانية قوية ومستقلة وصديقة لبريطانيا في سياستها الخارجية[٥٤] . ومع أن سالزبوري أقران التقدم الروسي نحو الهند هو مجرد وهم ، الا أنه مع ذلك دعا الى أتباع سياسة أكثر فعالية للحفاظ على المصالح البريطانية في الهند والخليج العربي[٥٥].

ولمعرفة مدى قوة النفوذ الروسي في إيران يكفي ان نشير الى فشل المحاولات البريطانية بين عامي (١٨٨٦-١٨٨٧) للحصول على أمتياز من سكة حديد من الأحواز الى طهران تعويضاً عن الغاء إيران لامتياز رويتر ، وذلك لموقف روسيا المعارض استنادا الى المعاهدة الموقعة بين روسيا وإيران عام ١٨٨٧ ، التي تعهدت فيها إيران بعدم منح أي أمتياز لبناء سكة حديد في إيران الا بعد موافقة الحكومة الروسية[٥٦] .

ومع ذلك نجحت الدبلوماسية البريطانية في توثيق علاقاتها مع المسؤولين الإيرانيين بعد حصولها على الامتيازات والتسهيلات التجارية وأحتكار السوق الأيرانية بحيث أصبح بأمكانها التدخل المباشر في الشؤون الداخلية وتحديد سياسة ايران الخارجية بما يحقق الأهداف البريطانية في تحجيم النفوذ الروسي في المناطق الشمالية من ايران وابعاده عن المناطق الجنوبية المطلة على سواحل الخليج العربي حيث نشطت بريطانيا في توثيق علاقاتها مع القبائل الجنوبية ، لاسيما العربية والبختيارية . ودرست أمكانية تقديم الأسلحة والمشورة العسكرية لها تحسبا لأي تهديد روسي لمصالحها في المنطقة[٥٧] .

أما روسيا فقد ظل حكامها يتطلعون للحصول على منفذ لبلادهم نحو سواحل الخليج العربي حيث المياه الدافئة ، خاصة بعد أن فشلت روسيا من السيطرة على مضيقي البسفور والدردنيل في أثناء حروبها مع الدولة العثمانية . ولم تحقق أهدافها في حروبها مع السويد في الشمال حيث بحر البلطيق ، ومع الصين واليابان في الشرق حيث المحيط الهادي لذلك لم يبق أمامها في هذه الحال سوى منفذ واحد لتحقيق طموحات حكامها في الوصول الى المحيط الهندي هو طريق الخليج العربي[٥٨].

غير أن كل الدلائل تشير الى أن بريطانيا لن تسمح لروسيا من الحصول على منفذ لها على سواحل الخليج العربي سواء في بوشهر أو بندر عباس[٥٩] . لأن إيران تعد مرتكزاً أساسياً في ستراتيجية السياسة البريطانية ، لذلك عدت أي نشاط اوربي في المنطقة ليس تهديداً لمصالحها في إيران والخليج العربي فحسب ، وأنما في الهند كذلك لأن بريطانيا أعتبرت المنطقة خط الدفاع المتقدم عن درة مستعمراتها الهند . ولذلك تابع المسؤولون البريطانيون النشاط الروسي فقد كتب دوراند ، القائم بالأعمال البريطاني في طهران ، تقريراً في الثاني عشر من شباط ١٨٩٩ الى الخارجية البريطانية اجمل فيه النشاط الروسي في منطقة الخليج العربي وأشار الى مخاطرة على المصالح البريطانية ، وطالب بوضع ستراتيجية جديدة تأخذ بنظر الأعتبار كيفية مواجهة نشاط القوى الأوربية بصورة عامة والروسية بخاصة في منطقة الخليج العربي[٦٠] .

ولأهمية المعلومات التي أشار اليها دوراند ، تولى كيرزون Curzon نائب الملك في الهند مهمة دراستها ، وقدم مذكرة بعث بها إلى جورج هاملتون G. Hamilton وزير الدولة البريطاني لشؤون الهند في الحادي والعشرين من أيلول ١٨٩٩ ، أوضح فيها الخطوط العامة للمسؤولية السياسية للحكومة البريطانية وحكومة الهند نحو منطقة الخليج العربي وجنوب إيران(٦١). وقد قسم كيرزون المصالح البريطانية في الخليج العربي وجنوب إيران الى ثلاثة أقسام تجارية وسياسية وستراتيجية(٦٢). وأن الأخيرة أصبحت أكثر أهمية بعد أن دخلت ايران ومنطقة الخليج العربي بصورة واضحة في اهتمام سياسة الدول الاوربية مع بداية القرن العشرين(٦٣).

أنصب الأهتمام البريطاني في كيفية الحفاظ على المصالح البريطانية والتحديات التي تواجهها من قبل القوى الاوربية والدولة العثمانية ، خاصة وأن بريطانيا قدمت طيلة القرن التاسع عشر الكثير من الخسائر المادية والبشرية (حسب وجهة نظر المسؤولين البريطانيين) للحفاظ على تلك المصالح . ولذلك وقفت بريطانيا بحزم أزاء محاولات الحكومة الروسية للحصول على ميناء تجاري على سواحل الخليج العربي ، وعدت أية محاولة بهذا الخصوص هو بمثابة تهديد لمصالحها التي مضى عليها مئات السنين(٦٤).

أستمرت روسيا بنشاطها البحري في منطقة الخليج العربي ، فتوجهت السفينة الحربية كلياك Gilyak في شباط ١٩٠٠ الى المنطقة في مهمة أستطلاعية في محاولة لتأسيس محطة للفحم في بندر عباس ، الا أن هذه المحاولة لم تكلل بالنجاح لرفض السلطات الايرانية وبتوجيه من المقيم البريطاني في بوشهر(٦٥). ومع ذلك تواصل النشاط الروسي في الخليج العربي ، متمثلاً بجولات السفن الحربية ، ففي عام ١٩٠١ قام الطراد الروسي فارياك Varyag بزيارة مسقط وبوشهر ولنجة وبندر عباس(٦٦) . وفي العام التالي قامت روسيا بتظاهره بحرية في الخليج العربي شاركت فيها السفينتان الحربيتان اسكولد Askold وبويارين Boyarin ، وقد أثار تحرك القوة البحرية الروسية قلق المسؤولين البريطانيين ، خاصة بعد تردد البعثات التجارية الروسية الى منطقة الخليج العربي وقيام شركة

الملاحة الروسية التجارية (Steam Navigation and Trading Co.) بتسيير الرحلات التجارية بين ميناء أوديسا على البحر الأسود وموانئ الخليج العربي[٦٧].

وردا على نشاط البحرية الروسية قام كيرزون بجولة بحرية أستعراضية في الخليج العربي تصحبه سبع سفن حربية من بينها ثلاثة طرادات وأستغرقت الجولة زهاء ثلاثة أسابيع من السابع عشر من تشرين الثاني الى الخامس من كانون الأول ١٩٠٣ ، قام في أثناءها كيرزون بزيارة كل من مسقط والشارقة وبندر عباس والكويت والبحرين[٦٨]. وفي الوقت نفسه وثقت بريطانيا علاقاتها مع القبائل العربية والبختيارية القاطنة على سواحل الخليج العربي الشرقية للحفاظ على أحد أهم مصالحها النفط الذي أستكشف حديثاً في المنطقة[٦٩] .

في ضوء هذه التطورات التي شهدتها المنطقة ، وردا على مخاطر النشاط الألماني على المصالح البريطانية والروسية في الخليج العربي وإيران ، وبهدف تحقيق الأهداف الستراتيجية للسياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي بمنع أية قوى أوربية تستهدف مصالحها ، تحتم على بريطانيا البحث عن الوسائل الكفيلة لأنهاء الخلافات البريطانية – الروسية ، وتقسيم مناطق النفوذ بينهما في إيران ومناطق آسيا الأخرى ، وقد تحقق ذلك بعقد الأتفاقية البريطانية – الروسية في الحادي والثلاثين من آب ١٩٠٧[٧٠] .

وهكذا نجحت بريطانيا في بسط نفوذها وفرض هيمنتها على منطقة الخليج العربي التي تحولت مع بداية القرن العشرين الى شبه بحيرة بريطانية ، فحققت بريطانيا أحد أهم أهدافها الستراتيجية في الحفاظ على مصالحها وتأمين طرق مواصلاتها المؤدية الى أحدى أهم مستعمراتها الهند درة التاج البريطاني . وبفضل خبرتها الأستعمارية وسياستها الدبلوماسية تمكنت من أبعاد نفوذ القوى الأوربية والحد من نشاط القوى الأقليمية واحتواء القوى المحلية عبر سلسلة من المعاهدات المانعة التي أصبحت بريطانيا بموجبها هي المسؤولة عن شؤون المنطقة خاصة بعد أن تم تسوية خلافاتها مع روسيا حول مناطق النفوذ في إيران والخليج العربي.

**هوامش البحث :**

1 - Ramsay Muir, British History A survey of the History of All the British Peoples , Part IV . London , 1945 , P. 483 .

٢ - للتعرف على مدى صحة محاولات نابليون تهديد المصالح البريطانية في الهند يراجع : د. صالح محمد العابد ، "هل أستهدفت الحملة الفرنسية على مصر غزو الهند" دراسات في التاريخ والاثار (مجلة) ، العدد الأول ، بغداد ١٩٨١ ، ص١٢٣-١٣٤ .

3 - C.U. Aitchison, A Collection of Treaties , Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries , Vol. XI , Delhi, 1933 , PP. 287-288 .

٤ - للمزيد من التفاصيل يراجع : د. صالح محمد العابد ، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ، بغداد ، ١٩٧٩ .

5 - J.B. Kelly, Britain and the Gulf 1795-1880 . Oxford , 1968, P. 72 .

6 - Aitchison, Op. Cit, Vol. XIII . PP. 45-53 .

7 - J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East , A Documentary Record , 1535-1914 , Vol. 1 , PP. 77-78 .

8 - J.B. Kelly, Op. Cit. , PP. 82-83 .

٩ - صالح محمد العابد ، دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧-١٨٢٠ ، بغداد ١٩٧٦ ، ص١٧٢-١٩٤ و ٢٥٢-٢٩٢ و ٣٠٢-٣٢٠ ؛

R. Coupland, East Africa and It's Invaders , from the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856, Oxford, PP. 107-109 .

10 - A.T. Wilson, The Gulf , London , 1959 , P. 207 .

11 - P. Sykes, A History of Persia , Vol. II , London , 1963 , P.316.

ستيفن ، د. لونكربك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط ، ط٦ ، بغداد ١٩٨٥ ، ص ٢٩٣ .

١٢ - د. زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ ، دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري ، بغداد ١٩٦٨ ، ص١٣٤ .

13 - Aitchison, Op. Cit., Vol. XIII , APP. XIVII ;

عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٢٣٥-٢٣٦ .

١٤ - جي.ب. كيلي ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٨٠ ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، ج١ ، مسقط ، بلا ، ص ٣٢٠-٣٢٢ .

15 - Aitchison, Op. Cit., Vol. XI, PP. 252-253 .

١٦ - جي.ب. كيلي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٧٠٣-٧٠٤ .

17 - J.C. Hurewitz, Op. Cit. , Vol 1 , PP. 172-173 , 194, 208, 209 .

18 - Aitchison, Op. Cit. , Vol. XIII , P. 219 .

١٩ - د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤ ، الكويت ، ١٩٧٢ ، ص١٣٤ .

٢٠ - ج.ج. لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التأريخي ، تعريب مكتب أمير دولة قطر ، ج٢ ، ص١٠٩٨ .

٢١ - عبد العزيز سليمان نوار ، المصدر السابق ، ص ٤٠٥ .

٢٢ - ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، ج٢ ، ١٠٩٨ .

٢٣ - د. جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ص١٩٠ .

٢٤ - عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، بريطانيا وأمارات الساحل العماني ، بغداد ١٩٧٨ ، ص٣١٢-٣١٥ .

٢٥ - كاظم باقر علي ، البحرية الفارسية في الخليج العربي ، دراسة لواقعها البحري ١٨٤٨-١٩٠٧ ، البصرة ١٩٨٤ ، ص ٨٠ .

26 - J.B. Kelly, Op. Cit. , PP. 676-681 .

٢٧ - للمزيد من التفاصيل عن الادعاءات الإيرانية في الجزر العربية الثلاث يراجع : د. ابراهيم خلف العبيدي ، الأحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث ، دراسات الأجيال (مجلة) ، العدد السابع ، بغداد ١٩٧٨ ؛ د. جمال زكريا قاسم ، الأدعاءات الإيرانية في الخليج العربي ، أصول المشكلة وتطورها ، من بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ في ٢٥ آذار ١٩٧٣ ، بغداد ١٩٧٤ ، ص٥٩٦-٦٤٩ .

٢٨ - جورج كيرك ، موجز تأريخ الشرق الأوسط ، ترجمة عمر الاسكندري ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص١٣٩ .

٢٩ - شكّل سالزبوري وزارته الأولى في (١٨٨٥-١٨٨٦) .

30 - C.J. Hayes, A Political and Cultural History of Europe , Vol. 2 , Tenth Printing , New York , 1951 , PP. 332-337 .

31 - F. Tout, An Advanced History of Great Britain from the Earliest time to the Death of Queen Victoria , London , 1933 , P. 688 .

٣٢ - د. هاشم صالح التكريتي ، التغلغل الالماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى ، المؤرخ العربي (مجلة) ، العدد ٢٧ ، ١٩٨٦ ، ص٤٣ .

33 - E. Lewin, The German on Road to the East , An account of "Drang Nach Osten" ad of Teutonic aims in the Near and Middle East , London , 1916 , P. 79 .

٣٤ - جورج كيرك ، المصدر السابق ، ص١٣٩ .

٣٥ - للمزيد من التفاصيل يراجع د. هاشم صالح التكريتي ، المصدر السابق، لؤي بحري سكة حديد بغداد ، دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد برلين - بغداد حتى عام ١٩١٤ ، بغداد ١٩٧١ ؛

H.J. Whigham , The Persian Problem , London. 1903, PP. 238-250 .

36 - Britain Cooper Bush, Britain and the Gulf . 1894-1914 , London , 1967 , P. 199 .

٣٧ - د. محمود علي الداود ، الخليج العربي والعلاقات الدولية ، ١٨٩٠-١٩١٤، ج١ ، القاهرة ، بلا ، ص ١٩٢-١٩٨ .

38 - FO. , 371/351 , The Baghdad Railway Convention of March, 1903 , P. 13 .

٣٩ - عبد الفتاح ابراهيم ، على طريق الهند ، بغداد ، ١٩٣٥ ، ص١٢٧ .

40 - Lovat Fraser, India Under Curzon and After , London , 1911 , PP. 93-94 .

41 - British Documents on the Origins of the war 1898-1914 Vol. II , Memorandum by the Marquees of Lansdowne, The Baghdad – Railway , Foreign Office , April, 14, 1903, P. 187 .

42 - Ibid, P. 193 .

43 - B.G. Martine, German – Persian Diplomatic Relations 1873, 1912, Netherlands , 1959 , PP. 73-90 .

44 - B.C. Busch, Op. Cit. , P. 353 .

45 - Ph. Graves, The Life of Sir Percy Cox, London , 1941 , PP. 131-133 .

46 - B.C. Busch, Op. Cit. , PP. 353-354 .

٤٧ - الكسندر آداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة د. هاشم صالح التكريتي ، البصرة ١٩٨٩ ، ص ٢٠٨ .

٤٨ - د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات ، ص٤٢٢ .

49 - Aitchison, Op. Cit., Vol. XIII , APP. No. 5 , PP. XV-XVIII .

50 - J.C. Hurewitz, Op. Cit., Vol. 1 . PP. 96-102 .

51 - J.B. Kelly, Op. Cit. , PP. 261-269 .

٥٢ - عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، حكومة الهند البريطانية والأمن في الخليج العربي ، دراسة وثائقية ، الرياض ، ١٩٨١ ، ص ١٢٢ .

٥٣ - للمزيد من التفاصيل عن الامتيازات البريطانية يراجع : ابراهيم تيموري، عصربي خبري تاريخ امتيازات در ايران ، تهران ١٣٣٢ .

54 - F. Kazem Zadeh, Russia and Britain in Persia 1864-1914 , A study in Imperialism , New Haven . 1968, P. 195.

55 - Kenneth Bourne, The Foreign Policy of Victorian England 1830-1902 , Oxford University press . 1970, P. 142 .

٥٦ - ل.أم . كولاجينا ، تغلغل الاستعمار الأنكليزي في إيران في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن العشرين ، موسكو ، ١٩٨١ ، ص ٣٦ (باللغة الروسية) .

57 - D. Mclean, Britain and Her Buffer state . The Collapse of persian Emprie , 1800-1914 , London , 1979 , P. 55 .

٥٨ - دكتر محمود افشار ، تاريخجة سياست روسيه درايران ، "آينده" نمره تسلسل ١٩ ، جلد دوم ، (شماره ٧) ، ابان ١٣٠٦، ص ٣٧٢-٣٧٣ .

59 - F. Kazem Zadeh, Op. Cit., P. 347 .

60 - India Office Records , CIP , S. 120 C 247 Precia of Correspondance Gulf 1972-1905 , P. 32.

61 - J.C. Hurewitz, Op. Cit. , Vol. 1 , PP. 219-249 .

62 - W.M.J. Olson, Anglo-Iranian Relations During World War I , London , 1984 , P. 11 .

63 - Jr. Goldschmidt, A concise History of the Middle East , Colorado , 1979 , P. 149 .

64 - H.J. Whigham, Op. Cit., PP. 68-71 .

٦٥ - بونداريفسكي ، الغرب ضد العالم الإسلامي من الحملات الصليبية حتى أيامنا ، ترجمة الياس شاهين ، موسكو ، ١٩٨٥ ، ص١٤٤ .

٦٦ - الهلال (مجلة) ، ج٥ ، السنة العشرون ، شباط ١٩١٢ ، ص٢٦٧ .

67 - E. Ronaldsshay, The Life of Lord Curzon, Vol. II , London 1922 , P. 310 .

٦٨ - بونداريفسكي ، المصدر السابق ، ص١٤٥-١٤٧ .

٦٩ - ج.ج. لوريمر ، المصدر السابق ، ج٥ ، ص ٢٤٢٦-٢٥٩٤ .

٧٠ - للمزيد من التفاصيل يراجع : روز لويس كريفس ، المعاهدة الانكليزية - الروسية ١٩٠٧-١٩١٤ ، بعض وجوهها ومدى تأثيرها في فارس ، ترجمة محمد وصفي ابو مغلي ، البصرة ، ١٩٨١ .